

وبالصرف: تؤخذ المشتقات من مصادرها، وتصب في قوالبها وتجمع الكلمات على أوزانها الخاصة بها، فلا تجعل «فواعل» جمعا لـ «فاعل» إلا إذا كانت وصفاً لمؤنث؛ ففواضل مفردا فاضلة لا فاضل... أما «ضوامر» فيصح أن تكون جمعا لضمائر؛ لأنه يقال ناقة ضامر من غير تاء... وويل للأديب إذا خالف القياس ووصف الذكور بصفات الإناث.

هذا ولقد عيب على أبي النجم العجلي رجزه «الحمد لله العلي الأجلل» لأنه فك الإدغام فكاً في غير موضعه.

وعلم العروض والقافية: من مقومات الشعر خاصة، ومن الكتاب من يرصع به رسائله، ومن ثم فقد وجبت الإشارة إليهما في هذا المقام، إذ بدراستهما يستطيع الشاعر أن يميز بين بحوره المختلفة، فلا يخلط بينها في نظمه، ولا يراوح بينها في قصيدة واحدة، كما يستطيع التمييز بين صحيح الوزن ومكسوره، وسليم القافية ومعيبها... ومن ثم يسلم له النظم وزناً وقافية..

هذا. وقد نبتت نابتة في عصرنا الحاضر ترى أن هذين - الوزن والقافية - عيب ثقيل على الشعر يجب رفعه عن كاهله.. وإذ كانت تؤمن بحرية الشاعر فقد دعت إلى تطوير الشعر بإزالة هذه السدود المعوقة، وتخطيم هذه القيود التي تكبله... ومضت في سبيلها هكذا تجترى على الوزن حيناً، وعلى القافية أحياناً، والناس حيالها بين مصفق ومشفق... ولو علمت أن هذه القيود ليست سلاسل وأغلالاً، وإنما هي أساور من ذهب، وعقود من لؤلؤ وخلاخيل من فضة، لعز عليها أن تجعل الشعر عاطلاً من معالم الزينة.. وماذا بعد هذا إلا أن يجردوا البلاغة أيضاً من قيودها، وللقيد البلاغي جماله وجلاله.. إن كل قيد بلاغي مكمل ومجمل، ومن ينشد الكمال أو الجمال فعليه أن يؤدي مهره. ومن خطب الحسنة لم يغله المهر.

على أننا في الوقت نفسه لا ننكر جمال هذا اللون من التعبير كأسلوب أدبي مرسل ولكننا ننكر عليه وعليهم أن يبلغ منزلة الشعر بمعناه المتوارث المجمل بالوزن والقافية، وبالتالي ننكر أن يسمى شعراً، وأرى أن من يعبث بموازن